الباحث

جامعة بنها
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

ملخـص البحـــث

مشكلة البحث

منظومة العلاقات الصناعية التقليدية الموجودة حاليا لا تحقق الاستقرار والتوازن بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية لما تعانيه من نقاط ضعف فى أدائها تجاه حل المشكلات والمنازعات التى تتم بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية بالسرعة والكفاءة المطلوبة وفى الوقت المناسب أدت إلى زيادة الإضرابات والاعتصامات0

أهمية البحث

انبثقت أهمية الدراسة من حيث أنها تعد من الدراسات القليلة التى قامت برصد دور منظومة العلاقات الصناعية فى تحقيق الاستقرار والتوازن بين أطرافها، هذا بالإضافة إلى إن العلاقات الصناعية الإلكترونية نمط جديد يقوم على الاستيعاب الشامل والاستخدام الواعى والاستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والاتصالات فى ممارسة الوظائف الأساسية للعلاقات الصناعية التقليدية على مختلف المستويات، وأخيرا لفت نظر الباحثين لأهمية منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية فى حل المشكلات والمنازعات بالسرعة والكفاءة المطلوبة وفى الوقت المناسب بما يساعد على تحقيق الاستقرار في بيئة العمل، وتهيئة المناخ الملائم لعلاقات عمل متوازنة تحقق مصلحة كافة أطراف الإنتاج والاقتصاد القومى ومن ثم السلام الاجتماعى، وتحفيزهم لدراستها بهدف إثراء البحوث التى يمكن أن تكون مرجعا مفيداً لكل المهتمين بمنظومة العلاقات الصناعية0

فروض البحث

1- هناك علاقة طردية بين استمرار الوضع الحالى لمنظومة العلاقات الصناعية التقليدية وبين استمرار الإضرابات والأعتصامات0

2- هناك علاقة طردية بين تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية وما تتطلبه من مقومات وبين حل كثير من المشكلات والمنازعات بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية بالسرعة والكفاءة المطلوبة وفى الوقت المناسب دون الوصول إلى مرحلة الإضرابات والاعتصامات0

منهج البحث

تم فى هذا البحث استخدام المنهج الوصفى التحليلى بمدخليه (المداخل والمناهج السابقة لعلاج المشكلة) و(الدراسة الميدانية) وذلك باستخدام قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات0

نتائج البحث

1- ضعف منظومة العلاقات الصناعية التقليدية الموجودة حاليا يؤدى إلى زيادة معدلات الاحتجاجات و الإضرابات والاعتصامات والنزاعات التى تحدث بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية مما يؤثر على العاملين وروحهم المعنوية وبالتالى إلى انخفاض الإنتاجية0

2- ضرورة تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية سواء على المستوى الوطنى أو على مستوى الصناعة أو على مستوى المؤسسات والشركات العاملة بمصر لاسيما فى ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والتحول المتنامي باتجاه العولمة وتحرير التجارة الدولية وما يستلزم ذلك من برامج تحويل هيكلى وتحولات وآثار سلبية ذات أبعاد اجتماعية وخاصة تفاقم ظاهرة البطالة والفقر، الأمر الذى يؤكد على ضرورة البدء فى إرساء وتعزيز منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية فى المحافظة على علاقات عمل مستقرة ومتزنة ومتطورة ومتوافقة مع معايير العمل العربية والدولية0

3- أهم انعكاسات منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية على أطراف منظومة العلاقات الصناعية تتمثل فى (الشفافية والوضوح – الفورية فى تبادل البيانات والمعلومات –الثقة والحوار بين أطراف المنظومة – السرعة فى حل المشكلات والمنازعات التى تنشأ بين أطراف العلاقات الصناعية فى الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة– تنمية السلوك الايجابي للعاملين – المشاركة فى صنع واتخاذ القرار – تحقيق التوافق بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين) بالشكل الذى يعمل على تحقيق الاستقرار والتوازن وخفض معدلات الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية مما ينعكس ذلك فى النهاية على الروح المعنوية والرضا الوظيفى للعاملين وبالتالى زيادة الإنتاجية والأرباح0

4- أهم معوقات تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية تتمثل فى (غياب التشريعات المناسبة للعلاقات الصناعية الالكترونية – نقص الاعتمادات المالية اللازمة للتطبيق – قلة الكفاءات البشرية المؤهلة لتلك التقنيات –غياب الشفافية ونفوذ مجموعات المصالح المشتركة – عدم الثقة الكاملة بالتقنيات الحديثة فيما يتعلق باستمرارية عملها – امن ونظم المعلومات المتمثلة فى عدم الثقة فى حماية سرية وامن التعاملات الشخصية)0

توصيات البحث

- ضرورة توفير الدعم المالى اللازم لتطبيق منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية0
- أهمية وضرورة وجود مناخ تشريعى خاصة وان العلاقات الصناعية الإلكترونية لا يمكن أن تتم إلا فى جو يتيح إقامة هياكل مؤسسية ومنظمات أصحاب عمل وعمال مستقلة لتنخرط فى عملية الحوار والتشاور والتفاوض بين كافة أطراف العلاقات الصناعية بشكل حر ومتكافئ حول المسائل التى تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التى نعيشها وذلك من خلال تعديل القوانين المتعلقة بالعلاقات الصناعية الموجودة حاليا بما يتناسب مع تطبيق العلاقات الصناعية الإلكترونية بما يحقق الأهداف المرجوة من تطبيقها من الشفافية والوضوح والثقة سواء بين أطراف العلاقات الصناعية أو فى حماية سرية وامن التعاملات الشخصية هذا بالإضافة إلى امن ونظم المعلومات المتداولة بين تلك الأطراف0
- التمسك بمبدأ التشاور الثلاثى والمفاوضة الجماعية وتشجيع آليات وفعاليات وقنوات العلاقات الصناعية مع ضمان استقلالية كل طرف وحريته فى التعبير عن مصالحه فى مجال علاقات العمل، مع ضمان كل طرف لحقوق الأخر وأهمها الحقوق والحريات النقابية وحقوق الأنسان0
- ضرورة تفعيل دور النقابات العمالية وذلك باستقلاليتها وعدم سيطرة الحكومة عليها وتدخلها فى شئونها وتوفير ديمقراطية انتخاب أعضاءها خاصة وانه أصبح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى نظر غالبية القواعد العمالية منبراً للتعبير عن الحكومة أكثر من تعبيره عن العمال، هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دورها لتكون أكثر تعايشا مع مشكلات العمال، وفى

حالة تماس مستمرة معها على أرض الواقع، وأن تأتى المبادرات من النقابات لعلاج المشكلات أولاً بأول، و إلا يقتصر دورها على عرض المشكلات فقط باعتبارها هى الممثل الشرعى عن العمال ووصول أصواتهم بأمانة وموضوعية إلى صانعى القرار0